واشنطن تدعم أردوغان في ليبيا ضد حلفائها في المنطقة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

سيكون على الدول العربية، خاصة تلك التي تعتبر الولايات المتحدة حليفها الرئيسي، أن تقرأ بجدية طبيعة الموقف الأميركي المستجد في ما يتعلق بالملف الليبي وما قد ينتج عنه من مخاطر على الأمن القومي العربي، نتيجة إطلاق يد أردوغان ومنحه فرصة التدخل السافر الذي يصل إلى مرتبة الغزو، دون أي اعتبار للقانون الدولي والقرارات الأممية ومصالح منظومة دول الاعتدال العربي التي يفترض أنها الأقرب إلى واشنطن.

يبدو أن الرئيس الأميركي ترامب، الذي يعيش وضعا صعبا على كل المستويات قبيل رئاسيات نوفمبر القادم، ترك الحبل على الغارب لمن يسطرون له سياساته وفق حسابات سبق وأن ورطت بلاده في ما سمي بثورات الربيع العربي ودعم قوى الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية ما أدى إلى تغول الميليشيات في العراق وسوريا وليبيا واليمن وظهور داعش.

نفس الحسابات استغلها أردوغان مكشرا عن أنيابه، عندما حوّل بلاده إلى معبر للإرهاب التطبيقي، ومقرا للإرهاب النظري، وكشف عن طموحاته التوسعية امتدادا لمشروع الخلافة الذي يطمح إلى إحيائه.

تهديد أردوغان للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، مبني على استغلال عضوية بلاده في حلف الناتو، وترهل الموقف الأميركي، والانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، والنظام الإقليمي والعالمي، مقابل اتساع نفوذ الإسلام السياسي.

قوى عديدة داخل واشنطن ترى في أردوغان حليفا سياسيا استراتيجيا، ومنفذا لبرامجها الاقتصادية، وقادرا على لجم الإرهاب المنفلت، وضمان أمن إسرائيل، وكذلك سلاحا لضرب القوى المنافسة لها، خاصة الصين وروسيا، الدولتان اللتان تعرفان جيدا معنى الإرهاب الإسلاموي، وسبق أن جربته في مناسبات عديدة.

الموقف الأميركي يبدو مضطربا لكنه لا يخرج عن انتهازيته المعهودة، واشنطن تريد الوصول إلى أهدافها عن طريق التدخل التركي وفي حالة نجاح أردوغان فإن خطتها هي القبول بتقاسم النفوذ مع موسكو

موقف واشنطن من ليبيا شهد منذ أكثر من عام، الكثير من التناقضات من الداخل، ففي 17 أبريل 2019 اتصل ترامب بالمشير خليفة حفتر، معربا عن احترامه الكبير للدور الذي تقوم به القوات المسلحة في الحرب على الإرهاب، واعتبر الاتصال ضوءا أخضر لإتمام المهمة، خاصة أنه جاء بعد أسبوعين من إطلاق عملية تحرير طرابلس.

وانطلقت سلطات طرابلس واللوبي الإخواني واللوبي التركي ومراكز النفوذ الممولة من قطر، خاصة تلك المرتبطة باللوبي الصهيوني، بحملات واسعة في الولايات المتحدة، تم من خلالها عقد صفقات بعشرات ملايين الدولارات، للضغط على البيت الأبيض، وإبداء الدعم لحكومة السراج ولو بشكل محتشم.

واندفع إخوان ليبيا أكثر، عندما أعلنوا استعدادهم لمنح واشنطن قاعدة عسكرية في غرب البلاد، وتمكينها من النصيب الأكبر من الاستثمارات في مجالات النفط والغاز، وحاولوا أن يدثروا تلك الوعود بمزاعم عن تحول الأراضي الليبية إلى ساحة للنفوذ الروسي في شمال أفريقيا.

استعمل الإخوان وحلفاؤهم روسيا فزاعة لضمان موقف أميركي مساند لتدخل تركي مباشر في ليبيا، ومنذ أن بدأ أردوغان في نقل الآلاف من المرتزقة إلى طرابلس ومصراتة لم يصدر أي موقف أميركي مباشر للتنديد بذلك، ما عدا بعض البيانات التي تتحدث عن تدخل خارجي دون تحديد مصدره.

ورفضت الولايات المتحدة تعيين الجزائري، رمطان لعمامرة، مبعوثا للأمين العام المتحدة لليبيا بسبب موقف الإخوان المعادي له، وتم في مناسبات عدة تأجيل اجتماعات مجلس الأمن، وباتت واشنطن تبحث عن أي دليل ولو كان وهميا قد يساعدها على تبرير موقفها الداعم ضمنيا للغزو التركي لليبيا.

الموقف الأميركي يبدو مضطربا، لكنه لا يخرج عن انتهازيته المعهودة، واشنطن تريد الوصول إلى أهدافها عن طريق التدخل التركي، وفي حالة نجاح أردوغان فإن خطتها هي القبول بتقاسم النفوذ مع موسكو.

ويعني ذلك تقسيم ليبيا، خصوصا وأن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ استراتيجيا، هو تضخيم وهم التدخل الروسي، بما يعني أن إرسال موسكو طائرات مقاتلة وأسلحة وقوات عسكرية لن يغيّر كثيرا من الموقف، باعتبار واشنطن قد تحدثت عن رصده عيانا ولم تتصدّ له، بدعمها غير المباشر لتابعها التركي.

أما في حال فشل أردوغان، فإن واشنطن تعرف متى تتراجع خطوة للوراء، تاركة مجالا لخدمة مصالحها، كما حدث في سوريا، عندما انكفأت على نفسها في بعض المواقع، تاركة المجال للروس والأتراك.

لا يضير الولايات المتحدة شيء إن هي أعلنت دعمها لطرف محدد، ثم تخلت عنه لحظة انكساره، أو ظهور بوادر هزيمته؛ لا أحد يعتقد أن ميليشيات السراج أو مرتزقة تركيا أقرب إلى واشنطن من الأكراد، الذين باعتهم ليقتلوا على أيدي قوات أردوغان.

يبقى السؤال: ماذا عن موقف واشنطن من حلفائها العرب، الذين خذلتهم مرة أخرى، بوضع يد في يد النظام التركي الذي يستهدف منطقتهم، ويسعى إلى السيطرة على ليبيا وتحويلها إلى إمبراطورية للإرهاب، لتكون خنجرا في صدورهم وظهورهم؟

لم يعد ممكنا التعامل مع واشنطن كحليف موثوق به، وهذا ما تأكد منذ عام 2011، ولم يعد من الصواب اعتبارها السند الاستراتيجي لقضاياهم ومصالحهم، وإنما يجب النظر إليها كدولة خاضعة لمصالح القائمين عليها؛ أشخاص ومراكز ضغط ونفوذ لها حساباتها، ومؤسسات كبرى باتت عرضة للاختراق.

هل انتهى زمن حركة النهضة بانقضاء زمن الغنوشي؟

فاروق يوسف
كاتب عراقي

سيكون ضروريا بالنسبة لحركة النهضة الإسلامية أن تتم إزاحة زعيمها راشد الغنوشي من منصب رئاسة مجلس النواب، لكي يتم إبعاده من موقع زعامتها الذي صار الرجل فيه عبئا ثقيلا عليها.

في المقابل، فإن غياب الغنوشي باعتباره شخصية تاريخية في الحركة، سيتيح لها تجديد مساراتها من خلال إعادة النظر في السياسات التي رسمها الغنوشي تبعا لمزاجه وعلاقاته الشخصية والتي أضرت كثيرا بسمعة الحركة.

وكما هو واضح فإن الحركة ستستفيد من المناخ العام المناوئ للغنوشي، لتتخذ قرار إقالته الذي هو مناسبة لاستبعاده من الحياة السياسية، وفي ذلك ما يدخل في مصلحته ويجنبه الكثير من المساءلات القانونية.

ليس من المستبعد أن يكون الغنوشي، وقد فاجأه خصومه في مجلس النواب بشراسة لم يعهدها بعد أن تمكنوا من تجميع معطيات تدينه، هو من أوحى لمجلس شورى الحركة بالقيام بحركة انقلابية ضده.

سيكون التخلي عنه من قبل الحركة ممكنا في كلا الحالين.

إن أدانه مجلس النواب وسحب منصب الرئاسة والحصانة النيابية منه وحوّله إلى القضاء أو اكتفى بتوبيخه والطلب منه تقديم استقالته.

لقد انتهى زمن الغنوشي.

لن تنقذ حركة النهضة نفسها ولن تستعيد موقعها في الحياة السياسية بوجود رجل تحوم حوله شبهات الفساد والاتصالات الخارجية مثل الغنوشي. لم يعد الميزان الذي كان يتحكم به الرجل مضبوطا.

فإما أن يغادر أو تسقط الحركة كلها.

ليس النهضويون أفذاذاً أو أذكياء، غير أنهم سيميلون إلى ما ينفعهم ويضمن الحفاظ على مصالحهم. لذلك سيكون التخلص من زعيمهم في مقدمة قراراتهم لإنقاذ مسألة استمرارهم في الحياة السياسية بتونس.

ولكنه قرار قد تأخر كثيرا.

لذلك فإنه لا يكفي لكي تحل الحركة مشكلاتها المتراكمة التي أدت إلى أن يضيق الشارع التونسي ذرعا بها.

هناك تاريخ من الفوضى لا يمكن للحركة أن تبرئ نفسها منه.

هناك سيل من الاتهامات يلاحقها كما أن ملفات عديدة لم تفتح بعد. تلك ملفات، ستكون كما يبدو جزءا من تاريخ الحركة. فما فعلته عبر السنوات الماضية يفتح باب الشك على صلاتها بالعنف السياسي وبعمليات الفساد المالي التي جرت في ظل احتكارها جزءا كبيرا من الحكومة باعتباره إقطاعية خالصة لها.

سقوط الغنوشي السياسي سيؤدي بالضرورة إلى إضعاف حركة النهضة. وهو ما أتوقع أن قيادات الحركة قد استعدت لمواجهته وبالأخص بعد انسحاب عبدالفتاح مورو وهو نائب رئيس الحركة ومنظرها في الحياة السياسية.

كان مورو ذكيا في اختيار توقيت انسحابه.

فالحركة مركب يغرق، سواء بقي الغنوشي زعيما لها أو انسحب من موقع الزعامة. تلك هي وجهة نظره المبيتة التي دفعته إلى تقديم استقالته واعتزال العمل السياسي.

غير أن هناك مَن لا يشاطر مورو رأيه.

تلك هي الفكرة التي تقف وراء تحميل الغنوشي وأتباعه مسؤولية انهيار سمعة الحركة وتعرضها للانشقاقات التي يمكن أن تؤدي إلى انكماش قدرتها على التأثير على الناخب في الانتخابات المقبلة.

فالغنوشي الذي صار يتعامل بقدر لافت من التعالي والغطرسة داخل مجلس النواب لم يكن سلوكه داخل الحركة يشي بقدر من التواضع. تلك نقطة ليست لصالحه. وهي ما كانت عامل تشجيع لخصومه داخل الحركة لكي ينظموا أنفسهم في تيار مناوئ لاستمراره في الزعامة.

تراهن الأغلبية اليوم على التخلص من الغنوشي لكي تستعيد حركة النهضة شعبيتها. غير أن ذلك قد يكون رهانا متأخرا. ذلك لأن خصوم الغنوشي هم في الوقت نفسه خصوم حركة النهضة والملفات التي يهددون بفتحها لا تخص الغنوشي وحده بل تضع الحركة أيضا في مواجهة القضاء.

هل انتهى زمن حركة النهضة بانقضاء زمن الغنوشي؟

ذلك ما يحاول النهضويون الجدد أن يقفزوا عليه.

آن للقيد الإيراني أن ينكسر

د.ماجد السامرائي
كاتب عراقي

لم تنتظر إيران طويلا لتسقط قنابلها على رأس حكومة مصطفى الكاظمي، وتضع العصي في عجلتها، في أولى خطواتها لتصحيح مسار علاقات العراق مع محيطه العربي والخليجي، وبناء استراتيجية مقاومة الانهيار الذي حل بالبلد، بعد إفراغ خزينته وإفلاسها، بسبب نهب الأحزاب، وانخفاض أسعار النفط، ووباء كورونا، فلم يعد بمقدورها دفع رواتب أكثر من أربعة ملايين موظف لهذا الشهر، والشهور القليلة المقبلة.

لم يكن أمام الكاظمي، وهو يستشعر مخاطر الانهيار الشامل، سوى اللجوء إلى "منقذ الدول العربية وقت الضيق"، الرياض، ولو وجد الخير في طهران لذهب بنفسه إليها، لكنه على يقين أن النظام الإيراني لا يقدم العون بل يريد إبقاء العراق راكعاً ذليلاً.

ولو كان آية الله خامنئي صادقاً في الشعارات التي يطرحها، لما تردد في اتخذ خطوات يخفف بها الأعباء عن العراق، واتخذ خطوات حقيقية لدعم حكومته، وتنازل عن المطالبة بأجور الطاقة الكهربائية التي يزوده بها، وجمّد أعمال النهب لشبكات عصاباته المنتشرة في المصارف العراقية ومكاتب الصرافة.

بدلاً عن ذلك، أوعز لأدواته من الميليشيا داخل العراق بفتح النار على رئيس الحكومة، لعرقلة خطوته الاستثنائية بالذهاب إلى السعودية، التي أبدت استعدادها لإنقاذ الوضع، وقدمت دعما نقديا فوريا بقيمة 3 مليارات دولار، وحفزت الشركات السعودية العاملة في مجال الطاقة والزراعة للدخول إلى الأسواق العراقية.

وكما جرت العادة، أبطال الحملة التي شنت ضد الرياض هم وجوه برلمانية متطرفة، تابعة لميليشيات موالية لطهران، فبعد يوم من زيارة وزير المالية العراقي إلى السعودية، هدّدت ميليشيا حزب الله العراقي بنقل عملياتها المسلحة إلى السعودية، ولم تعلق حكومة الكاظمي على ذلك.

جاءت الحملة الجديدة، التي تستهدف العراق قبل استهدافها السعودية، بعد أيام من اقتحام ميليشيات مسلحة موالية لإيران مكتب قناة أم.بي.سي في بغداد، بعد أن وصفت أبومهدي المهندس، نائب رئيس الحشد الشعبي، الذي اغتيل في غارة أميركية مطلع العام، بالإرهابي، في معرض حديث عن عملية تفجير السفارة العراقية في بيروت عام 1981 والتي أدين المهندس بتنفيذها.

لم تجد القوى الكارهة لشعب العراق، غير النغمة العتيقة "دعم السعودية للإرهابيين في العراق" في توظيف رخيص لأرواح العراقيين الذين سقطوا ضحايا بيد الإرهاب، والسعودية نفسها ضحية من ضحايا هذا الإرهاب المدبّر.

لم تجد القوى الكارهة لشعب العراق غير النغمة العتيقة «دعم السعودية للإرهابيين في العراق» في توظيف رخيص لأرواح العراقيين بينما السعودية نفسها ضحية من ضحايا هذا الإرهاب المدبّر

اعتقدت هذه الأصوات أنها قادرة على تمرير قرار برلماني، مثلما حصل في قرار إخراج القوات الأميركية من العراق، والطلب بإحالة الملف إلى محكمة الجنايات الدولية، ووصل الأمر بها إلى حد طلب تغريم السعودية مبلغ 1000 مليار دولار.

يبدو أن الميليشيات المسلحة وزعماءها لا يحسنون قراءة التاريخ العراقي القريب والاتعاظ منه، ولا يمتلكون الحد الأدنى من الغيرة على الإنسان العراقي، فالحرب بين إيران والعراق استمرت ثماني سنوات، ولو وافق الخميني على الخضوع لمنطق السلام لتوقفت تلك الحرب منذ الأسبوع الأول من اندلاعها، ورغم خسائر الحرب الكارثية، لم يحقد شعب العراق على الإيرانيين ولم يطالب بتعويضات.

ولو كانت الميليشيات حريصة على الدم العراقي، لما تورطت بقتل شباب الانتفاضة العراقية، وقبلها غيّبت الآلاف من الأبرياء، وقتلت الكثير منهم.

لو افترضنا جدلاً القبول بفتح "ملف الإرهابيين" في العراق والجهات الخارجية التي دعمتهم، أليس من المنطقي أن يفتح هذا الملف من قبل جهة عراقية نزيهة بشراكة أممية، بدلا من ميليشيات تدور حولها اتهامات قتل العراقيين، وتنفذ أجندات خارجية.

وأن يكون هذا الملف شاملاً، يتناول جميع المتورطين بالدم العراقي منذ عام 2003 إلى اليوم، ومن ضمنهم قوات الاحتلال الأميركي، وأدوات النفوذ الإيراني، وجميع الدول المحيطة بالعراق المتورطة بقتل العراقيين خصوصاً النظامين الإيراني والسوري، إضافة إلى أنظمة مجهرية كانت تبحث عن نفوذ يتجاوز حجمها جغرافيا وسياسيا.

ولو قبلنا جدلا دعوات وكلاء إيران الضاغطة على حكومة الكاظمي بعدم الانفتاح على السعودية والخليج، واعتذرت السعودية عن تقديم أي دعم للشعب العراقي، فمن يكون الخاسر، أليسوا هم العراقيون؟

هذا ما يريده نظام طهران، لكي يبقى العراق أسيراً لهيمنته، لأن مثل هذا الانفتاح سيعزز من قدرة شعب العراق للتخلص من التبعية لطهران؛ دعاة الانغلاق لا يحبون شعب العراق ويختزنون إرثاً من الحقد والكراهية ضده، ويمنعون أي خطوة ولو كانت جزئية للنهوض به مجدداً.

الكاظمي ليس من منتسبي أو مروجي الإسلام الشيعي، لكنه ليس عدواً له أيضا، ويسعى إلى رفع الجزء المؤلم من ركام الانهيار الذي سببته الأحزاب الفاسدة في البلد، وقد مسك بطرف الخيط الصحيح في المحنة الحالية، وإن هو واصل مساعيه بجدّية سيجد الشعب العراقي واقفا إلى جانبه.

التاريخ يثبت دائما أن المنتصر في النهاية هي الشعوب، وأن ما قاله الشاعر التونسي أبوالقاسم الشابي يتحقق دائما، الشعب إذا أراد الحياة يوما، لا بد أن يستجيب القدر، ولا بد في النهاية للقيد الإيراني، الذي قيّد به العراقيون، أن ينكسر.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk